

وتجمع الاوساط الاسرائيلية - من قبيل التنبؤ حول تطورات الموقف المصري - في المستقبل - ان السادات لا يستطيع ، بسبب وضعه البائس في العالم العربي ، والمقاطع الشاملة ضد مصر ، الا ان يتخذ مواقف صلبة تثبت « حسن نيته » تجاه الفلسطينيين ، واصراره على حقوقهم ، وبالتالي فان موقفه هذا سيصطدم حتما بالموقف الاسرائيلي المتشدد ، مما سيؤدي الى فشل المفاوضات حول الحكم الذاتي ، وبالتالي تأخير مجرى تطبيق المعاهدة بين مصر واسرائيل . ويعتقد رايبين ، مثلا ان السادات مضطر الى ان يقرر في نهاية السنة الاولى على توقيع المعاهدة : « هل ان عدم الاتفاق حول موضوع الحكم الذاتي سيؤدي الى الغاء تطبيع العلاقات مع اسرائيل - حيث تكون اسرائيل لا زالت في خط رأس محمد - العريش ٠٠٠٩ ام انها ستواصل مجرى تطبيع العلاقات رغم عدم الاتفاق حول جوهر الحكم الذاتي ٠٩ [واذا اختارت الامكانية الاولى] فانها ستلغي مركبات السلام المختلفة ، اي اعادة اقفال الحدود بين البلدين امام تنقل السكان واليضاة . وارجاع السفير المصري في اسرائيل الى القاهرة ، والطلب من السفير الاسرائيلي مغادرة مصر . كذلك يحدث جمود في مجرى صنع السلام في اسوأ الاحوال ، وواضح الى اين سيؤدي ذلك . اما في افضل الاحوال ، فيبقى الغاء حالة الحرب ساري المفعول دون أية مركبات للسلام او تطبيع للعلاقات » (٦٢) .

على اي حال ، ان الحديث حول احتمال فشل المفاوضات حول الحكم الذاتي يقلق بال الكثير من الاسرائيليين ، رغم مخاوفهم المتعددة من امكانية تطبيقه . وهذا التناقض في مواقفهم عائد ، كما يبدو ، الى ما قد يولده فشل المفاوضات من « تأثير سلبي » على المعاهدة مع مصر ، خاصة وان السادات مضطر الى تسديد الحوالة التي اعطاها للعالم العربي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية « (٦٤) ، رغم العزلة التي يعانيها ، على اعتبار ان تطبيق الحكم الذاتي هو الوسيلة لاثبات اهداف سياسته ، « وهي الوصول الى سلام كامل مع اسرائيل ، مع الحرص الدائم على انسحابها الى خطوط حزيران ١٩٦٧ على جميع الجبهات ، وقيام سلطة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، يصدد مصيرها في الاساس من قبل العالم العربي » (٦٥) .

ويبدو ان هنالك شبه تطابق بين موقف السادات هذا وبين الموقف الاميركي ، خاصة فيما يتعلق بمسألة السلام الشامل مع اسرائيل ومركباته ، فالرئيس كارتر الذي كان اول رئيس اميركي يدعو الى الحاجة الى ايجاد « وطن » للاجئين الفلسطينيين ، ويعترف بان المسألة الفلسطينية هي قضية « جوهرية » في الشرق الاوسط ، ويستخدم عبارة « الحقوق المشروعة » للشعب الفلسطيني ، تراجع كثيرا عن مواقفه هذه بفعل الضغط الصهيوني والاسرائيلي من جهة ، وبفعل سياسة السادات من جهة اخرى . « والالتزام » الوحيد الذي قطعه كارتر على نفسه تجاه الفلسطينيين هو تطبيق الحكم الذاتي ، كما اعلن ذلك بنفسه امام بيغن اثناء زيارته الاخيرة الى اسرائيل (٦٦) . الا انه حتى هذا لا يهدىء من روع الاسرائيليين الذين يعتبرون ان هناك فجوة كبيرة بين التفسيرين الاميركي والاسرائيلي لمشروع الحكم الذاتي . وتطور الموقف الاميركي ، استنادا الى تجربة المفاوضات السابقة ، يتأثر كثيرا بالسياسة المصرية ، فالتنازلات تبدأ في مصر اولا وليس العكس .

ويبقى موقف السكان العرب ، الذين بدون موافقتهم لن تجري الانتخابات للحكم الذاتي ، بحيث قد يبقى الاتفاق حول التنفيذ ، في حال تحقيقه نتيجة المفاوضات ، حبرا على ورق . لذلك فقد طرح اقتراح بدء المفاوضات حول الحكم الذاتي وتطبيقه في قطاع غزة اولا ، حيث تستطيع مصر استخدام مختلف الضغوط على السكان لحملهم على